الجلسة الثانية عشرة بعد الثلاثمائة

التاريخ:
الأربعاء 20 شوال 1423 (2002/12/25) .
الرئاسة:
السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلي المستشارين .
التوقيت:
ساعة عشر دقائق، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة 10 صباحا.
جدول الأعمال: تقديم مشروع قانون المالية برسم السنة 2003 .

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين .

السيد الوزير الأول المحترم،
حضرات السادة الوزراء المحترمين،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام النظام الداخلي، المجلس هذه الجلسة للاستماع إلى تقديم الحكومة لمشروع القانون المالي لسنة 2003، ولهذا أعطي الكلمة للسيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

السيد فتح الله والعلو وزير المالية والخوصصة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السادة المستشارون المحترمون،
السادة الوزراء،

طبقا لمقتضيات الدستورية والتنظيمية المنظمة لمسطرة التداول بشأن التشريع الخاص بالمالية العمومية، يشرفني أن أعرض على أنظاركم مشروع قانون المالية لسنة 2003 كما صادق عليه أمس ليلا زملاؤكم في مجلس النواب .

لقد تم تهييء هذا المشروع بناء على التوجهات التي تقود المسار الديمقراطي والتحديثي والإصلاحي العام الذي تنهجه بلادنا والذي أشار إليه عدة مرات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وخاصة بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الأخيرة .

فقد ركز جلالة الملك على الأسبقيات الكفيلة ببلورة الأرضية الصلبة لاستراتيجية النهوض الشامل بأوضاع الشعب المغربي ولخصها كما تعلمون في أربعة أولويات تشكل المنطلق الضروري لضمان مواجهة الانشغالات والمشاكل الكبرى للبلاد .

ففي سياق داخلي وخارجي مفتوح على تطورات متسارعة وحامل لإكراهات متجددة، كان على تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2003 أن يراعي متطلبات استكمال الإصلاحات في مجال التدبير العمومي وتطهير المالية العمومية ومستلزمات مواجهة الخصاص الاجتماعي . وقد بين كذلك متطلبات إعطاء دفعة جديدة للأداء الاقتصادي العام كما أبرز ذلك التصريح الحكومي الذي قدمه أمامكم السيد الوزير الأول منذ بصفة أسابيع .

إن تصريح الحكومة الذي سعى إلى بلورة التوجيهات الملكية السامية في شكل برامج عملية وإجراءات ملموسة ومحددة في الزمان، توخى في نفس الوقت إبراز اللبنات الكبرى للمشروع الحداثي الديمقراطي . فإلى جانب وقوفه على المقومات التي تكون الإنسية المغربية وثوابتها الدينية والمؤسسية والوطنية، حرص تصريح السيد الوزير الأول على إبراز التوجهات والالتزامات بالرفع من أداء الاقتصاد الوطني .

ويشكل مشروع قانون المالية هذا الإطار الأولى لوضع الالتزامات الخاصة بمواصلة تقوية وتحديث شبكات البنيات التحتية والفوقية وبلوغ درجات متقدمة في برامج التأهيل الملموس للنسيج الاقتصادي .

السيد الرئيس، سيوزع على السادة المستشارين خطاب مكتوب، سأعمل الآن بالأساس على تعليق عليه وسأتناول في مداخلتي قسمين أساسين : القسم الأول سأخصصه لتوضيح الإطار العام الذي وضعت فيه هذه الميزانية، والقسم الثاني لإعطائكم بعض التوضيحات المتعلقة بالمجهود الاستثماري الذي تقوم به الدولة في مقاربة جهوية تأخذ بعين الاعتبار توزيع هذا المجهود على مختلف جهات المملكة .

إذن بالنسبة للإطار الأول، أي الإطار العام لتحضير هذه الميزانية، أريد أن أؤكد أنه فيما يهم سنة 2002، فمعدل النمو سيكون - إن شاء الله - في حدود 4,5 ٪ عوض 6,5٪ خلال نتيجة تقدم لا بأس به في قطاعات جديدة، وخاصة قطاع البناء وقطاع الأشغال العمومية وبعض الصناعات والقطاع السياحي كذلك.

ولقد لعب الطلب الداخلي، نتيجة تزايد مداخيل بعض الموظفين، ونتيجة كذلك المداخيل التي وزعت في إطار برامج محاربة الجفاف، لعب دورا أساسيا في الدفع بمعدل النمو، في حين أن معدل الاستثمار تجاوز 23٪ .

ويمكن أن نقول إنه في سنة 2003 سيتراجع العجز التجاري ب 10٪ نتيجة تقدم مهم للعديد من الصادرات .

كذلك يمكن أن نقول، ونحمد الله على ذلك، إن تحويلات المهاجرين المغاربة، الذين نحييهم من خلالكم

ونعتز بثقتهم في بلادهم، يعني هذه التحويلات بقيت في مستوى مرتفع . وأنه كذلك مداخيل السياحة، رغم نتائج أحداث 11 سبتمبر، بقيت في مستوى جد محترم .

وهذا ما يجعل أنه للسنة الثانية لنا فائض في الحساب الجاري لميزان الأداءات، حيث أن الاحتياطات من العملة الصعبة تتجاوز حاليا 104 مليار درهم .

وفيما يخص تنفيذ الميزانية، فيمكن أن أقول لكم بأن تنفيذ ميزانية 2002 سينتهي بعد أيام في الشكل الذي تقرر أن ينتهي إليه، أي حسب التوقعات، وذلك نتيجة تحسن لا بأس به في بعض المداخيل، خاصة الضريبة، وكذلك تحكم في النفقات .

بطبيعة الحال لم نقم خلال هذه السنة بعملية متابعة خوصصة اتصالات المغرب كما كان مقررا، اعتبارا لأن مصلحة البلاد تتطلب أن نؤخر هذه العملية نظرا لتطور الأوضاع العالمية في سوق الاتصالات، ولكن في نفس الوقت يمكن أن أؤكد لكم أن هذا لن يضر أبدا بوضعية شركة اتصالات المغرب التي زادت من صناعتها، وكل المؤشرات تبين أن مستقبلها مستقبل منيع وجيد، كذلك يمكن أن نقول إن هذه التجربة دلت على أن تدبير المالية العامة في المغرب تستقل سنة بعد سنة عن مداخيل الخوصصة، وهذا شيء إيجابي من الناحية البنيوية .

بطبيعة الحال العجز في هذه السنة سيجعل العجز البنيوي يشابه العجز الحسابي، ولكن ما هو إيجابي هو أن العجز البنيوي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مداخيل الخوصصة سيكون أقل مما كان متوقعا .

السيد الرئيس، بالنسبة لميزانية 2003 فإنها مبنية على فرضيات مرتبطة بتطور الأوضاع الدولية وتطور الأوضاع الداخلية، فنعتقد أن معدل النمو سيكون - ونحن واقعيون جدا - سيكون السنة القادمة 4,5٪ على أساس محصول زراعي أساس كذلك تقدم القطاعات الغير فلاحية، ونعتقد أننا سنبقى في مستوى تحكمنا في الميزانية وفي التضخم حيث إن العجز لن يتزايد على 3 ٪، وأن الحسابات الخارجية ستعرف في السنة القادمة . فائضا على غرار ما حدث خلال 2002 .

وإذا أردت أن ألخص الأهداف الأساسية لهذه الميزانية، فاسمحوا لي أن ألخصها بالأساس في أربع نقط: الهدف الأول : هي وسيلة أساسية للدفع بالتنمية وبالاستثمار، أولا وقبل كل شيء عن طريق الاستثمارات التي تقوم بها الدولة،وهي استثمارات الميزانية، واستثمارات المؤسسات العمومية، وصندوق الحسن الثاني والصناديق الخصوصية، والجماعات المحلية، حيث ننتظر أن يصل المجهود الاستثماري الذي تلتزم به الدولة بكل مكوناتها إلى 64 مليار درهم . ولكن إضافة إلى ذلك فالدولة،انطلاقا من مقاربتها التشاركية، ستعمل على تقوية تحفيز استثمارات القطاع الخاص عن طريق دعم المقاربة التشاركية مع القطاع الخاص ومع مختلف القطاعات الإنتاجية من خلال الاتفاقيات التي وقعتها الدولة في النسيج والسياحة والتي ستوسع الى قطاعات أخرى، وأذكر منها بالأساس الصيد البحري وصناعات التكنولوجيات الجديدة .

في هذا الإطار، سنة 2003 ستكون سنة أساسية بالنسبة للتأهيل، بداية عملية تأهيل للمقاولات المغربية عن طريق رصد اعتمادات أولية الى صندوق خاص بالتأهيل، وعن طريق تفعيل آلية التأهيل من خلال العمل الذي تقوم به الوزارة المكلفة بالتأهيل بمساعدة ومصاحبة كل الوزارات المرتبطة بمختلف القطاعات .

وبطبيعة الحال سنتابع العمل في إطار تخفيض كلفة الإنتاج بالنسبة للتعرفة الضريبية أحيانا، أو التعرفة الجمركية أو كذلك العمل عبر تدخلات صندوق الحسن الثاني في النقص من تكاليف العقار بالنسبة للمناطق الصناعية والسياحية .

الهدف الثاني هو هدف التضامن الاجتماعي، وهو الهدف الذي تحدث عليه السيد الوزير الأول بالدفع بمقاربة القرب، أي هدف الاهتمام بالبعد الاجتماعي، وهذا يجعل سنة 2003 من ناحية تعرف تطبيقا لكل الالتزامات التي قامت بها الدولة إزاء مختلف الموظفين، خاصة رجال التعليم، ولكن كذلك تحسين أوضاع بعض الموظفين في قطاع الأمن المرتبطين بوزارة الداخلية، وبعض الموظفين في بعض المؤسسات الفلاحوفي هذا الإطار سنعمل على تقوية آليات محاربة الفقر خاصة في العالم القروي، وهنا أذكر بتصريح السيد الوزير الأول عندما أشار إلى أن وتيرة تطبيق بعض المشاريع الأساسية ستتزايد، ويتعلق الأمر بوتيرة إنجاز المشاريع المتعلقة بالماء الشروب والكهرباء والطرق في العالم القروي، وكذلك ففي مجال السكن الاجتماعي، فإن الحكومة الآن برئاسة السيد الوزير الأول هي بصدد تهييء مقاربة الوتيرة المتعلقة بالمشاريع المواجهة لحاجياتنا في مجال السكن الاجتماعي وفي مجال التكوين المهني . جديدة ومتجددة تأخذ بعين الاعتبار تراكم تجربتنا السابقة، وتدفع بطبيعة الحال، لأن المؤسسات العمومية المتخصصة في مجال السكن ستبدأ تتدخل بالأساس لتحضير البنية الاستقبالية للإنتاج السكني بطبيعة الحال، في هذا الإطار كذلك سنعمل على الدفع بخلق المزيد من الطمأنينة لدى المواطنين خاصة في الأحياء والمناطق النائية والمهمشة من أجل الدفع بخلق شروط تأمين المواطنين والتأمين كذلك بالنسبة للممارسات الاقتصادية .

الهدف الثالث يتعلق بإصلاح تدبير الشأن العام وهذا يقضي بالأساس بتقوية آلية الترشيد وعقلنة الموارد

العمومية والارتقاء بالأداء العام للسلطة العمومية إلى المستوى المواتي لمصاحبة المجهود التنموي . وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستعمل على تعميق التوجه القاضي بضمان اكتساب الحسابات العمومية مزيدا من الشفافية ومزيدا من المصداقية وتوضيح مسؤولية مختلف الإدارات العمومية على أساس أهداف محددة، وإخضاعها للتقييم والمحاسبة .

أما الهدف الرابع فإنه يتعلق بترسيخ التوجهات الإصلاحية، لأن مواكبة الإصلاحات الكبرى ضرورية من أجل إنجاح العملية التنموية .

وفي هذا الإطار فإن القانون المالي سيصاحب كل المشاريع المتعلقة بإصلاح القطاعات، سواء تعلق الأمر بإصلاح الإدارة أو إصلاح وتمنيع القضاء الذي يجب أن نعطيه أهمية أساسية، وإصلاح القطاعات المائية الذي سيأخذ أهمية كبرى، ويتعلق الأمر بالماء الشروب وماء السقي وماء التطهير، أو بمتابعة إصلاح قطاع النقل بكل أنواعه الأربعة : النقل الطرقي والنقل على السكك الحديدية والنقل البحري والنقل الجوي، أو بمتابعة تطهير وتقوية وضعية المؤسسات العمومية، وعبرها كذلك معالجة قضايا صناديق التقاعد التي بدأنا بها خاصة في قطاع السكك الحديدية وشركة التبغ، والتي سنتابعها إن شاء الله في السنة القادمة بإصرار .

كذلك سنعمل على معالجة الأوضاع البنيوية والمالية والتنظيمية لشركتي (صوديا) و(سوجيتا) .

وفي مجال الإصلاحات ستتابع الحكومة الإصلاحات البنكية والمالية، وسنقدم لكم قريبا إن شاء الله مشروعا جديدا حول الإصلاح البنكي وحول نظام بنك المغرب . كذلك من أجل تقوية دوره واستقلاليته ومناعته ودوره في مراقبة الأنظمة البنكية .

كذلك في إطار العمل على تقوية الشفافية سنعمل على إزالة كل الشوائب المتعلقة بتبييض رؤوس الأموال، اعتبارا كذلك للالتزامات التي تقوم بها الدولة إزاء الخارج .

في هذا الإطار كذلك لابد أن أشير إلى أن سياسة تقوية الادخار ستُرسخ وتُنمى لصالح الرفع من وسائل التمويل، ونحن بصدد إنضاج التأمل الخاص بتطوير دور صندوق الإيداع والتدبير، وتوسيع الخدمات المالية لبريد المغرب، وإحداث نظام قانوني تشجيعي لرأس المال المخاطر .

إضافة إلى ذلك - بطبيعة الحال - سنعمل على الدفع بالرفع من أداء النظام الصحي الذي - كما تعلمون - أشار السيد الوزير الأول إلى الأهمية التي تعطيها الحكومة له، وهذا ضروري، خاصة وأنه يجب أن نضع البنيات الأولى لإنشاء نظام التغطية الصحية الأساسية التي سنعمل في السنوات القادمة على تفعيلها .

وبطبيعة الحال لابد أن أشير إلى متابعة تحديث التنظيم القضائي وتقوية هياكله وتحيين أرضيته القانونية والتنظيمية وتكثيف الجهود من أجل إصلاح شروط عمل المؤسسات السجنية والرفع من مردودية قطاع العدل .

وكما تعلمون - أيها السادة المستشارون المحترمون - سنة2003 ستكون سنة الانتخابات الجماعية وكذلك المهنية وكذلك الجهوية، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى إعمال مقتضيات جديدة للميثاق الجماعي الجديد بجانب العديد من الإصلاحات التنظيمية والقانونية المصاحبة لعملية الانتخابات المحلية التي ستكون إن شاء الله قفزة نوعية جديدة في تطوير التوجه الديمقراطي في بلادنا .

السيد الرئيس، بعد تلخيص الأهداف والإطار العام للميزانية، اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى القسم الثاني، وسيخصص لإعطائكم معطيات حول الميزانية وتدخلات الدولة بصفة عامة في مجال الاستثمار في مجال جهويتها كما هو مبين أمامكم .

وكما تعمون هناك توجيهات ملكية سامية واضحة، خاصة في الرسالة التي كان جلالة الملك قد وجهها إلى السيد الوزير الأول بمناسبة تحضير المخطط الخماسي حول ضرورة تثبيت سياسة الجهوية وسياسة اللامركزية واللاتمركز، الشيء الذي سيتجلى - كما ذكرت سابقا في تعديل الميثاق الجماعي.

في هذا الإطار سأعمل قدر المستطاع على أن أبين لكم توزيع الاستثمارات حسب مختلف الجهات، بطبيعة الحال هناك بعض الاستثمارات التي يصعب توزيعها لأن لها طابعا وطنيا كبعض التحملات المشتركة، مثلا، وكنفقات الدفاع الوطني .. وبالتالي يصعب أن نوزعها حسب المناطق أو حسب الجهات .. ولكن سأعمل بالأساس على إعطائكم بعض التوضيحات بالنسبة للبرامج التي يمكن أن توزع حسب الجهات. وفي تحليلي سأتحدث على توزيع هذه النفقات بالنسبة للميزانية أولا، ثم صندوق الحسن الثاني ثانيا، ثم المؤسسات العمومية ثالثا، ثم الجماعات رابعا.

بالنسبة، السيد الرئيس، للميزانية العامة، فيمكن أن أقول، إنه إذا استثنينا الدفاع الوطني والتحملات المشتركة، يمكن أن أقول إن:

- جهة الدار البيضاء الكبرى ستأخذ 2,68 ٪
- جهة الرباط - سلا - زمور - زعير 7,01٪
- جهة - دكالة- عبده: 6,10٪
- جهة - تادلة - أزيلال: 2,74٪
- جهة مكناس - تافيلالت: 5,57٪
- جهة فاس بولمان: 3,69٪
- جهة تازة - الحسيمة - تاونات: 3,33٪
- جهة تطوان طنجة: 8,10٪
- الجهة الشرقية: 4,40٪

- جهة مراكش تانسيفت الحوز: 7,22٪
- جهة شاوية ورديغة: 2,81٪
- جهة الغرب - شراردة - بني حسان: 4,02٪
- سوس - ماسا - درعة: 6,45٪
- جهة العيون - بوجدور - كلميم - السمارة - واد الذهب الكويرة: 6,56٪
- تدخلات غير موزعة تهم جميع أنحاء المملكة: 30,32٪

إذا حاولنا أن نبحث بنوع من التدقيق، خاصة من حيث بعض الوزارات التي يمكن توزيعها، يمكن أن نقول إن مجهودات الدولة بالنسبة لـ:

- جهة الدار البيضاء، وتضم المحمدية، تهم بالأساس التعليم العالي والموانئ والتكوين المهني .

جهة الرباط – سلا- زمور- زعير التي تضم عمالات وأقاليم الرباط، سلا – الصخيرات، تمارة والخميسات: مباني ذات طابع وطني تابعة لمجلس المستشارين، وزارة العدل، وزارة الخارجية والتعاون، التعليم العالي والبحث العلمي والثقافة، تعبئة المياه وعلى الخصوص تعلية سد سيدي محمد بن عبد الله؛

جهة عبدة - دكالة التي تضم عمالتي آسفي – والجديدة: تعبئة المياه، الفلاحة والموانيء؛

جهة تادلة - أزيلال التي تضم عمالتي بني ملال وأزيلال : تعبئة المياه، الفلاحة والمياه والغابات ؛

جهة مكناس - تافيلالت التي تضم عمالات وأقاليم مكناس، الحاجب، إيفران، خنيفرة والراشدية، المياه والغابات وتعبئة المياه.

جهة فاس بولمان التي تضم أقاليم وعمالات فاس، زواغة - مولاي يعقوب، صفرو وبولمان : التعليم العالي، المستشفى الجامعي، الفلاحة، تعبئة المياه ؛

جهة تازة الحسيمة – تاونات التي تضم عمالات تازة الحسيمة وتاونات : الموانيء الفلاحة وتعبئة المياه ؛

جهة طنجة – تطوان التي تضم أقاليم وعمالات طنجة، تطوان أصيلة، العرائش وشفشاون : التعليم العالي، الموانيء الفلاحة، الرياضة، السكنى، التكوين المهني وتعبئة المياه ؛

الجهة الشرقية التي تضم عمالات وجدة، جرادة، بركان، تاوريرت، فجيج والناضور: التعليم العالي، الفلاحة، الصيد البحري، الطاقة والمعادن، السكنى وتعبئة المياه ؛

- الجهة مراكش - تانسيفت - الحوز التي تضم أقاليم وعمالات مراكش، شيشاوة، الصويرة وقلعة السراغنة: التعليم العالي، المستشفى الجامعي، الفلاحة، الرياضة، الطاقة والمعادن وتعبئة المياه؛

الجهة الشاوية – ورديغة التي تضم عمالات سطات، خريبكة وبنسليمان : تعبئة المياه ؛

جهة الغرب – الشراردة – بني حسان التي تضم عمالتي القنيطرة وسيدي سليمان: الفلاحة، الصيد البحري، السكنى، الطاقة والمعادن،وتعبئة المياه،

جهة سوس – ماسة – درعة التي تضم عمالات أكادير، شتوكة – آيت باها، تيزنيت، زاكورة، اينزكان، تارودانت وورزازات : التعليم العالي، الفلاحة، الطاقة والمعادن، وتعبئة المياه؛

الجهات الجنوبية التي تضم أقاليم وعمالات العيون بوجدور، كلميم، آسا- زاك، طاطا، السمارة، طانطان وادي الذهب وأوسرد: الموانيء الصيد البحري، الطاقة والمعادن، السكنى وتعبئة المياه.

أما التدخلات غير الموزعة، فهي تهم أساسا قطاعات الداخلية، والاتصالات والسياحة والتوقعات الإقتصادية والتخطيط وكذا بعض عمليات وزارات الصحة، المالية، الفلاحة، والتربية الوطنية.

الآن أدخل الى نوع من التفصيل، وسأخصص هذا التفصيل بالأساس الى بعض القطاعات وهي: الإسكان، الطاقة، تعبئة الموارد المائية، الطرق الفلاحية، السياحة، الصحة والتربية الوطنية .

بالنسبة للإسكان، هناك بالأساس ستة برامج :

- برامج تتعلق لمحاربة مدن الصفيح .
- برامج تتعلق بتأهيل الانسجة العتيقة في المدن العتيقة .
- البرنامج الاستعمالي المتعلق يمنح مساعدة للمتضررين على إثر حوادث، مثلا انهيار منازل .
- البرنامج المتعلق بالمناطق ذات التهيئة التدريجية الذي يهدف الى حد من السكن العشوائي وتخفيض تكلفة القطع الأرضية .
- برامج العودة والوحدة والوفاق للسكن في الأقاليم الصحراوية المسترجعة والعزيزة على قلوبنا .

والبرنامج الكبير للقضاء على السكن الغير اللائق والمرتبط بالأساس بالتعليمات الملكية السامية وبخطاب جلالة الملك في 20 غشت 2001 ، والذي ستعمل على إغاثة من خلال المقاربة الجديدة التي كان السيد الوزير الأول قد أشار اليها في الخطاب الموجه إليكم .

بالنسبة لقطاع الطاقة، فإن الجهود ستخص بالأساس مواصلة إنجاز البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للكهرباء وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية مع إعادة النظر في تسعير الطاقة في النظام الجبائي الخاص بهذا القطاع، وتنظيم القطاع، والقيام بالإصلاحات المؤسسة الضرورية قصد انفتاحه الجزئي التدريجي .

وفي هذا الإطار تم إعداد مشروع قانون جديد حول تنظيم المكتب الوطني للكهرباء، كذلك لابد أن أشير إلى مواصلة إنجاز الكهربة الشاملة للعالم الروي الذي يرمي الى كهربة جل الجماعات القروية في أفق 2006، وفي

الأخير لابد أن أشير الى أنه في إطار التنقيب عن النفط، فإن المدونة الجديدة التي سبق لكم، في الولاية السابقة، أن صادقتم عليها، وهي المنظمة لقطاع المحروقات والمنظمة كذلك لعملية التعريف بالإمكانيات المتوفرة لفائدة الشركات الدولية،هذه المدونة بها تفعيلها، ويصل حاليا عدد الرخص الممنوحة في هذا المجال الى 47 رخصة للتنقيب، وأربع رخص للاستكشاف .

بالنسبة للقطاع الثالث، ويتعلق بتعبئة الموارد المائية،فهو قطاع أساسا سي، يهم بالأساس بناء السدود، وفي هذا الإطار لابد أن أشير الى بعض السدود التي لها أهمية بالنسبة لمختلف الجهات :

- أشير الى مواصلة أشغال سد سيدي سعيد الذي سيهم بالأساس الري الكبير لملوية السفلي، والري الصغير والمتوسط بملوية المتوسطة وإنتاج 60 كيلو وا ط / ساعة من الطاقة الكهربائية، والعمل على تزويد مدينة ميدلت والمراكز المجاورة لها بالماء الصالح للشرب، وكذلك الحد من توصل سد محمد الخامس .

- لابد أن أذكر كذلك أمامكم موصلة أشغال تعلية سد سيد محمد بن عبد الله بالرباط وسلا .

- ومواصلة الأشغال المتعلقة بسد الرواز بإقليم تطوان والذي سيؤدي الى تزويد مدينة تطوان والمناطق الساحلية المجاورة لها بالماء الصالح للشرب، وتعزيز الري الصغير المتوسط بهذه المنطقة .

- كذلك في 2003 ستتابع الحكومة أشغال بناء السد المتوسط ايت مزال بإقليم الشتوكة - أيت باها الذي يهدف بطبيعة الحال الى تمكين مركز أيت باها من الماء الصالح للشرب إضافة الى سقي بعض الأراضي .

- هناك مواصلة مشروع بناء السد المتوسط إيكوز زلان بإقليم الصويرة الذي يمكن بالأساس من سقي الأراضي الفلاحية المجاورة في سافلته .

- وهناك مشروع أساسي كذلك يهم مواصلة إنجاز برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، والذي - كما تعلمون - رصد له غلاف مالي يبلغ 250 مليون درهم سنويا .

وفي هذا الإطار ستتابع الحكومة مواصلة إنجاز مشروع تدبير موارد المياه الذي يرتكز على الإصلاح والتطوير المؤسسي لتدبير الموارد المائية وتحسين نجاعة البنيات التحتية وجودة المياه .

وفي هذا الإطار، بالإضافة الى وكالة المحوض المائي لأم الربيع، سيتم أحداث وكالة الأحواض المائية لتنسيفت واللوكوس وابي رقراق والساوية وملوية وسبو وسوس ماسة .

بالنسبة للطرق فإن العمليات الأساسية المبرمجة في هذا الإطار ستخص المحافظة على الرصيد الطرقي، وذلك بتقوية وتكسية وتوسيع على التوالي 700 كلم و500 كلم و600 من الطرق في السنة . وإصلاح وإعادة بناء المنشآت الهندسية، ومواصلة الأشغال بالنسبة لذلك المشروع الكبير المتعلق بالدار المتوسطي في شمال المغرب، ومتابعة الأشغال المتعلقة بالبرنامج الوطني لبناء الطرق والمسالك القروية، الذي سنعمل على الزيادة في وتيرة إنجازه .

بالنسبة للقطاع الفلاحي والتنمية القروية، الأهداف هنا متعددة، الهدف الأول يهم تنمية المناطق البورية في إطار الحد من الفوارق بين المناطق المسقية ومناطق البور، وفي هذا الإطار ستعمل الميزانية على مواصلة مشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية لإقليم الحوز الذي يهم 17 جماعة قروية، وكذلك متابعة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة وتدبير الموارد الطبيعية الذي يهم 7 عمالات باقاليم الشمال،ومواصلة مشروع التنمية القروية المندمجة بتاوريرت،تافوغالت الذي يهم 13 جماعة قروية بعمالات بركان، تاوريرت وجدة انكاد، وأخيرا في هذا الإطار ستواصل عملية تهيئة المراعي والتحسينات العقارية التي سيتدخل في إطار برامج إعادة هيكلة اقتصاد منطقة جرادة.

الهدف الثاني، بالنسبة للمجال لفلاحي، تهم تثمين موارد المياه عبر عدة برامج، ومن بين هذه البرامج إنهاء أشغال مشاريع التجهيز بالري بمناطق اللوكوس، الغرب والمنطقة العليا لعبدة دكالة، ومتابعة مشروع التنمية القروية المندمجة المرتكزة على الري الصغير والمتوسط بعدة أقاليم، وخاصة أقاليم خنيفرة والحوز وأزيلال، ومواصلة إنجاز مشروع التجهيز الهيدرو فلاحي بمنطقة الساهلة بتاونات، ودعم برنامج التأهيل وإصلاح شبكة الري والصرف، وصيانة المنشآت المائية على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، ومتابعة برامج تأهيل الري الصغير والمتوسط بأقاليم الشمال، وتأهيل مشروع الري الصغير والمتوسط بمنطقة داديس وكذا عمليات متفرقة تهم الرى الصغير والمتوسط.

أما الهدف الثالث في المجال الفلاحي فيهم تنمية الإنتاج النباتي والحيواني عبر متابعة العمليات المدرجة ضمن البرامج القطاعية المهيأة بتشاور مع المهنيين، والتي تتعلق بتأمين إنتاج الحبوب والقطاني وإنعاش قطاع الحوامض وتجديد أغراس الزيتون والنخيل وتكثيف البرامج الوقائية والتأطير الصحي لحماية القطيع الوطني وتكثيف عملية المراقبة التقنية للحدود للمنتجات النباتية، ومتابعة الجهود لتسوية الوضعية القانونية لقطاع الإصلاح الزراعي وأراضي الجموع الموجودة بالمناطق السقوية.

الهدف الرابع يهم التحفيز على الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تدخلات صندوق التنمية القروية الذي أحدث أساسا من أجل تحفيز ودعم الاستثمار الخاص في

القطاع الفلاحي، حيث تمت برمجة إعانات ومكافئات لدعم الاستثمار المتعلق بتثمين الانتاج النباتي والحيواني.
في قطاع السياحة: المغرب الآن يتوفر على استراتيجية واضحة بتوجيهات من جلالة الملك كما تعلمون – في أفق 2010، وفي هذا الإطار بطبيعة الحال وقعت اتفاقية مع المهنيين. والبرامج التي سنعمل على متابعة إنجازها في السنة القادمة تهم التهيئة المندمجة للمحطات السياحية في خميس الساحل والحوزية وموكادور والسعيدية والشواطىء الأبيض، وكذلك إعادة هيكلة الجهاز المكلف بإنعاش السياحة، أي المكتب الوطني المغربي للسياحة الذي خصصت له إعانة مرتفعة تصل إلى 250 مليون درهم، وتنمية السياحة الريفية، والاهتمام بالسياحة الداخلية وتطوير وتوسيع المنتوج الثقافي، خاصة في المدن التي تعرض هذا المنتوج الثقافي والتاريخي، والعمل على إنجاز المخطط المتعلق بتأهيل وتكوين الأطر والموارد البشرية العاملة في هذا القطاع.
السيد الرئيس، بالنسبة لقطاع الصحة، تتلخص البرامج والعمليات التي تدخل في إطار استراتيجية تأهيل المؤسسات الصحية لتمكينها من بداية تطبيق نظام التأمين الاجباري عن المرض الذي – كما تعلمون – صادقتم عليه في الولاية السابقة، وفي هذا الإطار أضيف برامج جديدة إلى هذا القطاع، وحولت كذلك بعض الاعتمادات الجديدة لقطاع الصحة في هذا الإطار ستعمل الحكومة على إنهاء أشغال بناء وتجديد وتوسيع المؤسسات الصحية ومواصلة أشغال بناء المركزين الاستشفائيين بمراكش وفاس وتقوية البرامج المتعلقة بالصحة والوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومحاربتها، خصوصا البرامج التي ترمي إلى دعم الصحة الانجابية للأم وصحة الرضيع والطفل والتلقيح، وتحسين التغطية الصحية بتوفير العلاجات وتقليص الفوارق بين الجهات والأقاليم.
بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، كما تعلمون فإن الاعتمادات المفتوحة لهذا القطاع تصل إلى أكثر من 12 مليار درعم، وتهم عدة برامج وعدة مشاريع أولاها توسيع شبكة المدار سخاصة في العالم القروي يهدف التقليص من الفوارق الجهوية في مجال التمدرس . وثانيها يخص تعزيز وتوسيع شبكة الإعداديات، وكذا متابعة إنجاز برامج الداخليات والمطاعم المدرسية بهدف تحسين الأوضاع المادية للتلاميذ وضمان استمراريتهم في النظام المدرسي. وثالثها يخص متابعة إنجاز برامج الثانويات وتهيئة 28 محترفا مخصص للتعليم الثانوي والتقني وإنجاز ثانويات نموذجية وتأهيل 12 ثانوية للتعليم التقني وتوفير أجهزة المعلومات لمختلف الثانويات. ورابعها مواصلة برامج ترميم وتأهيل المؤسسات التعليمية بمشاركة الجماعات المحلية، في إطار الشركة كذلك بين وزارة التربية ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد وصندوق التجهيز الجماعي. وخامسها يهم متابعة البرنامج الرامي إلى إدخال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال من خلال تهييء قاعات متعددة الوسائل متخصصة في هذا القطاع.
السيد الرئيس، بعد أن أعطيت بعض التوضيحات المتعلقة بجهوية المجهود في الميدانية، سأمر الآن إلى مخصصات صندوق الحسن الثاني. هذه المخصصات موزعة على عدة قطاعات :

- جهة الدار البيضاء الكبرى ستأخذ 26,25 ٪
- جهة الرباط - سلا - زمور - زعير 22,56 ٪
- جهة - دكالة- عبده: 7,93 ٪
- جهة مكناس - تافيلالت:0,77٪
- جهة فاس بولمان: 5,14 ٪
- جهةتازة - الحسيمة - تاونات:0,24 ٪
- جهة تطوان طنجة: 3,51 ٪
- الجهة الشرقية: 1,62 ٪
- جهة مراكش تانسيفت الحوز: 3,57 ٪
- جهة شاوية ورديغة : 0,39٪
- جهة الغرب - شراردة - بني حسان: 0,33٪
- سوس - ماسا - درعة: 4,64٪
- تدخلات غير موزعة تهم جميع أنحاء المملكة: 23,06٪

والملاحظ هنا من الناحية العملية أن برامج الاستثمار المعتمدة من طرف هذا الصندوق قد عرفت في الصيف الماضي التوقيع أمام جلالة الملك على 10 اتفاقيات جديدة ستدخل إلى حيز التطبيق في السنة القادمة ويتعلق الأمر ب :

- تسهيل سبل ولوج التمويل لفائدة قطاعات النسيج وقطاع السياحة، وهذا يهم جميع مناطق المملكة.
- دعم مشروع سلا الجديدة.
- تحسين ظروف استقبال المشاريع الصناعية خاصة بمنطقة بنسودة بفاس، والمنطقة الصناعية بالعرائش وكذلك التجهيزات التي ستقام بشبكة التطهير والماء والهاتف.

سأمر الآن إلى الباب الثالث المتعلق بتدخلات الجماعات المحلية حيث يرتقب أن يزيد المجهود الاستثماري للجماعات المحلية على 6 مليار درهم، تضاف إليها تدخلات الجماعات القروية المقدرة بمليار درهم. ونلاحظ هنا من خلال الأرقام أن البرامج الأساسية التي تمولها الجماعات المحلية تتعلق بالطرق واستصلاح الأزقة وإنجاز البنايات والبرامج المندمجة وأشغال الكهرباء وتوسيع شبكات التطهير والماء الصالح للشرب.. حيث إن هذه القطاعات تستحوذ على أكثر من

78٪ من الاستثمارات التي تقوم بها هذه الجماعات. لكن الذي يهم هو مصدر هذا التمويل.

فإذا كان مصدر التمويل المرتبط بالقروض يصل إلى 21٪ فإن نصيب الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة المحولة من الدولة إلى الجماعات المحلية يصل إلى أكثر من 27٪، في حين أن فائض ميزانية التسيير يتدخل في تمويل استثمار الميزانيات للجماعات المحلية في مستوى 50٪.

ولابد أن أشير هنا الى دور صندوق التجهيز القروي، وفي هذا المجال يلاحظ بالأساس أن تدخلات صندوق التجهيز القروي تستفيد منها بالأساس منطقة جهة سوس ماسة درعة، تليها جهة مراكش تنسيفت الحوز، وتليها منطقة جهة طنجة تطوان، وتليها منطقة الرباط سلا زمور زعير، في حين نلاحظ أن جهة الدار البيضاء الكبرى لا تتعدى بالنسبة لتدخلات هذا الصندوق 1.66٪ ، ذلك أن قروض صندوق التجهيز الجماعي لا تعبر فقط عن الحاجيات الملحة للجهات، بل تأتي تتويجا للمجهودات المبذولة من طرف المستفيدين لإبراز مشاريع ذات جدوى واضحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وتحضير ملفات مقنعة حولها.

لذلك، السيد الرئيس، أريد أن ألح على هذه النقط بالنظر لخصوصية مجلس المستشارين وارتباطه الى حدود كبيرة بالجماعات المحلية.

بالنسبة للمكاتب العمومية، هنا نلاحظ أن استثماراتها التي ستلتزم بها تصل الى أكثر من 29 مليار درهم.

- جهة الدار البيضاء الكبرى ستأخذ 30٪
- جهة الرباط - سلا - زمور - زعير 20٪
- جهة - دكالة - عبده: 5٪
- جهة تادلة - أزيلال: 4٪
- جهة مكناس - تافيلالت: 5٪
- جهة فاس بولمان: 3٪
- جهة تازة - الحسيمة - تاونات: 2٪
- جهة تطوان طنجة: 3٪
- الجهة الشرقية: 5٪
- جهة مراكش تانسيفت الحوز: 6٪
- جهة شاوية ورديغة : 5٪
- جهة الغرب - شراردة - بني حسان: 4٪
- سوس - ماسا - درعة: 5٪
- جهة العيون - بوجدور - كلميم - السمارة - واد الذهب الكويرة: 4٪

هنا بطبيعة الحال نلاحظ أن جهات الدار البيضاء والرباط تستأثران بقسم كبير وذلك نتيجة الطبيعة الوطنية لهذه المشاريع بالنسبة مثلا لمشاريع الخطوط الملكية للطيران فإنها تحسب كلها على مدينة الدار البيضاء.

لكن لابد أن أبرز لكم أهمية تدخلات المؤسسات العمومية، هناك 8 مؤسسات ذات الحجم الكبير تتدخل بقوة في الاستثمارات وهي المكتب الوطني للكهرباء الذي سيتدخل ب 4,2 مليار، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ب 3,4 مليار، والمكتب الشريف للفوسفاط ب2,4 مليار، واتصالات المغرب ب 2 مليار، والمكتب الوطني للسكك الحديدية ب2 مليار، وشركة الطرق السيارة بالمغرب ب1,8 مليار، والمكتب الوطني للمطارات بمليار درهم مكتب تسيير الموانيء ب 803 مليون درهم.

هذه المؤسسات الثمانية ستستثمر وحدها ما يقرب من 60 ٪ من مجموع استثمارات المكاتب والمقاولات العمومية.

إذا أخذنا بعض هذه المكاتب ونظرنا في توزيعها حسب مناطق المملكة نلاحظ بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية أنه سيعمل على تجديد الخطوط في المقطع بين الدار البيضاء ومراكش ومواصلة أشغال تصحيح المسار وتثنيه الخط بين سيدي قاسم ومكناس وتجديد وتقوية أسلاك التيار الكهربائي، وتحسين الإشارات وعلامة السلامة في عدة مقاطع، وإعادة تأهيل القاطرات والمقطورات.

وبالنسبة لشركة الطرق السيارة فإنها ستعمل في السنة القادمة على إنهاء الأشغال في المدار الخارجي للدار البيضاء ومواصلة الأشغال في المقطع أصيلا طنجة، وبناء الطريق السيار الدار البيضاء الجديدة ومتابعتها خاصة إلى حد السوالم وبعده اثنين استوكة ثم الجديدة، وانطلاقا الأشغال في الطريق تطوان لفنيدق وبناء الطريق الذي يحوم حول مدينة سطات.

وبالنسبة لمكتب استغلال الموانئ فإن مجهوداته الاستثمارية ستهم.

3 - مكتب استغلال الموانيء

- تجهيز ميناء الدار البيضاء برافعات وبوابات،
- إنهاء إنشاء رصيف الحاويات بميناء الدار البيضاء،
- إنهاء الأشغال بميناء الداخلة،
- بناء رصيف التجارة بميناء الجرف الأصفر،
- توسيع ميناء العيون،
- تقوية رصيف بميناء طنجة،
- تقوية التجهيزات والمعدات بعدد من الموانئ،

وهناك المشروع الكبير الذي يهم بناء ميناء طنجة - المتوسط الجديد الذي أمر بإنجازه جلالة الملك نصره الله.

بالنسبة لقطاع المطارات فإن الاستثمارات تهم :

- توسيع مكار محمد الخامس بالدار البيضاء،

- تقوية المدرج الحالي وبناء مدرج جديد بنفس المطار،

- توسيع تغطية التراب الوطني بالرادار لتعزيز السلامة بالنسبة للطيران المدني :

وبالنسبة لشركة اتصالات المغرب فإن تدخلاتها:

يندرج البرنامج المعتمد بالنسبة لسنة 2003 من طرف شركة اتصالات المغرب في إطار المخطط السداسي لهذه الشركة الممتد عبر الفترة 2001-2005 والذي تبلغ تكلفته الإجمالية 11,5 مليار درهم بهدف تقوية التجهيزات المتعلقة بالهاتف الثابت المقدرة ب 6 مليار درهم، وتوسيع البنيات .

بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء فإن المشاريع الأساسية تهم :

- مواصلة أشغال إنجاز الوحدات المرتبطة بمركب دشر الواد - أيت مسعود .

- مواصلة أشغال إنجاز محطة تحويل الطاقة بواسطة الضخ بأفورار وربطها بالشبكة الوطنية ذات الضغط العالي جدا .

- تحسين مردودية محطة المحمدية .

- إنجاز شبكة من الألياف البصرية.

وبالنسبة للمكتب الوطني الصالح للشرب فسيعمل في مشاريعه على :

- مواصلة إنجاز برنامج تزويد كل من وجدة وأكادير الكبرى والناظور وناحيتها وتطوان بالماء الصالح للشرب .

- توسيع مركب أبو رقراق،

- مواصلة مزاولة اختصاصات المكتب الجديد المتعلقة بالتطهير السائل بكل من خنيفرة، مريرت، بركان، تاوريرت، أزيلال، عين تاوجطات، تافوغالت، بنسليمان، ورزازات، السمارة، كلميم وطانطان .

وبالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط :

فإنه سيواصل عمله في إطار استراتيجيته الرامية الى تقوية قدراته لإنتاج الفوسفاط الخام وتحويله خاصة قصد :

- تجهيز مركز سحق الفوسفاط الخام بمنطقة خريبكة بوحدة تشتغل بواسطة الفحم الحجري وتكييف أفران تجفيف المعدن بهذا النوع من المحروقات .

- إنهاء الأشغال في مشروع وحدة الغربلة بمنطقة اليوسفية.

- تقوية وحدات التجزيء إلى حبيبات بأسفي والجرف الأصفر .

السيد الرئيس، طبعا ... وخاصة في اللجان، لجنة المالية واللجان المختصة سنقدم لكم كل الأحكام ذات الطابع الجمركي والجبائي المرافقة للقانون المالي، وسنقدم لكم بعض النصوص والقوانين المصاحبة لهذا القانون المالي، وخاصة المتعلقة بإعطاء امتيازات جبائية لوكالة الإنعاش والتنمية الجهوية لأقاليم الجنوب، والوكالة الخاصة لطنجة والبحر الأبيض المتوسط.

كذلك هناك مقتضيات مرتبطة بتنفيذ الحوار الاجتماعي، والتي تقضي بترسيم 6000 من الأعوان الموقتين إضافة إلى 10 آلاف الذين وقع ترسيمهم في السنتين السابقتين.

كذلك سنقدم لكم بعض النصوص المتعلقة بإحداث مرافق جديدة مسيرة بطريقة مستقلة، خاصة بالنسبة للمراكز الاستشفائية الأساسية أو الوطنية، وسنقدم لكم بعض المشاريع الأساسية التي لها طابع اجتماعي أو اقتصادي:

أولها مشروع قانون يوسع المقتضيات الخاصة بتخويل تعويض بدون فوائد لصالح موظفي وأعوان الدولة بقصد الحصول على سكن اجتماعي، سيوسع هذا المعطى إلى الموظفين العاملين في الجماعات المحلية.

هناك كذلك مشروع يهدف إلى تعديل القانون المتعلق بالمعاشات العسكرية، يقضي برفع مساهمة الدولة من 7 ٪ إلى 14٪.

وهناك مشروع قانون متعلق بنظام التبغ، وهو مشروع يقضي بتحرير هذا القطاع وتحضير شروط خوصصته.

ومشروع قانون يقترح عليكم توسيع لائحة القطاعات القابلة للخوصصة.

مجلس النواب – السادة الأعضاء المستشارين – وافق على العديد من التعديلات. من هذه التعديلات التي لها طابع اجتماعي، وأكاد أقول كذلك سياسي لأنها دافعة لترسيخ ضوابط حقوق الإنسان، ولكن من هذه التعديلات كذلك التي ربما لابد أن أشير إليها تخفيض نسبة الزيادة على التأخير في أداء الضريبة من 8٪ المقترحة من طرف الحكومة إلى 5٪ مع زيادة بالنسبة 5٪.

وهناك تغيير لابد أن أشير إليه يهم الضريبة المهنية patente حيث أدخل تعديل يقضي بموجبه تخفيض نسبة تحديد القيمة الكرائية من 4٪ إلى 3٪ ، ومنح إسقاطات لصالح المؤسسات الفندقية، وتخفيض نسبة الزيادة في التأخير في أداء الضرائب بنفس النسبة المذكورة.

هناك كذلك تعديل تقدمت به الحكومة ووافق عليه مجلس النواب خاصة بعد تدخل السيد الوزير الأول عندما أجاب على بعض الأسئلة في مجلس النواب، يقضي بتمكين حساب الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية لتحمل النفقات المتعلقة بالكوارث وهذا التعديل ناتج على الكوارث التي عرفتها بعض المناطق في بلادنا في الفترة الأخيرة.

من التعديلات التي أريد أن أشير إليها كذلك تعديل قدمته الحكومة، وهو مرتبط كذلك بنتيجة الكارثة التي أدت إلى توقيف عمل معمل (لاسمير) وهو تعديل يقضي بتخفي

رسم الاستيراد على بعض المشتقات النفطية من أجل استيرادها في شروط طبيعية.

السيد الرئيس، من خلال تصريح السيد الوزير الأول أبرزت الحكومة التوجهات والمنطلقات المؤسسة لعملها وعلى رأسها التشبث بالثوابت الوطنية والقومية. وقد عمل مشروع قانون المالية على إبراز الالتزام بترجمة طموحات المغاربة وضمان التوازن المجتمعي العام وصون الوحدة الترابية. فتحية لقواتنا المسلحة الملكية المرابطة بحدودنا والساهرة على حوزة الوطن تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

وكما أشار السيد الوزير الأول، فإن ضمان التنمية يفرض بالضرورة اعتبار المحيط العام الذي نعيش فيه بكل تحولاته ومخاضاته. لذلك فإن توجه بلادنا نحو بناء المشروع المغاربي توجه طبيعي تدعمه حتمية المصير المشترك وضرورة المواجهة الجماعية للتحديات المطروحة على الشعوب المغاربية ودولها. ولتجسيد رغبة بلادنا في التعاون سنتابع السير في اتجاه إقامة منطقة التبادل الحر مع البلدان المتوسطية والعربية والإسلامية والانفتاح على البلدان الإفريقية والتحكم في مسار علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي.

فسنة 2003 ستعرف بداية تحولات عميقة في علاقاتنا الخارجية الاقتصادية حيث ستشهد مفاوضات حول القطاع الفلاحي مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات حول آفاق التحرير الاقتصادي الممنهج والمرتقب وحول متطلبات التأهيل الاقتصادي للدخول في شراكة نافعة ودون انعكاسات سلبية. وسنة 2003 ذلك وللتذكير هي سنة بدء المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول صيغ تطوير التبادل الحر.

إن الميزانية وتدخل الدولة والآليات المحيطة بها وضمنها صندوق الحسن الثاني والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات المحلية ما هي إلا أدوات متكاملة للعمل من أجل تمنيع البلد، لتجعله يثق في نفسه وفي مستقبله. إنها كذلك أداة لتعبئة آليات التضامن الاجتماعي بصفة عامة والتضامن مع العالم القروي بصفة خاصة.

بهذا المعني فإن الاعتمادات والإجراءات المتضمنة في هذا المشروع أداة مصاحبة للتنمية الاقتصادية والتأهيل المنشود لنسيجنا الاقتصادي والاجتماعي. فهي تستند على مقاربة للتفعيل الاقتصادي والاجتماعي وترتكز على مستلزمات جعل بلادنا تنتفع من التراكمات الإيجابية التي حققها التدبير العمومي في السنوات الأخيرة. من هذا المنطلق يتشكل ارتباط مشروع قانون المالية بمسلسل التطور والتقدم الذي ستحرص الحكومة على المضي فيه خاصة بعد استحقاقات 27 شتنبر وما نتج عنها من توطيد للمشروع الديمقراطي الحداثي الذي يتعهده جلالة الملك محمد السادس نصره الله بدعمه وتقويته.

إننا بقدر ما نحن متشبثون وفخورون بمكونات الإنسية المغربية دينيا وثقافيا وحضاريا بقدر ما يجب أن نضاعف العمل في اتجاه تطوير العلاقات الجدلية بين المكون الديمقراطي والمكون الحداثي لربح رهانات البناء الاقتصادي ومواجهة مختلف مظاهر الفقر والخصاص الاقتصادي الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير المالية والخوصصة. وقبل رفع الجلسة أود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير الأول والسيدات والسادة الوزراء على تفضلهم بالحضور في هذه الجلسة العامة المخصصة بمقتضى الدستور للاستماع إلى العرض القيم الذي ألقاه السيد وزير المالية والخوصصة، والذي استعرض من خلاله الخطوط الرئيسية لمشروع قانون المالية 2003 بعد المصادقة عليه بالطبع من قبل مجلس النواب.

وإننا إذ نستبشر خيرا بهذا المشروع، لعاقدون العزم في مجلسنا الموقر على إيلائه الاهتمام اللازم، حيث ستتكب اللجان الدائمة على دراسته ومناقشته واقتراح التعديلات الضرورية عليه عند الاقتضاء، وكما تعودنا دائما الفرق البرلمانية سواء منها المنتمية للأغلبية أو نظيرتها التي تتولى المعارضة، ستشارك في أشغال اللجان لإغناء المشروع بما لديها من ملاحظات واقتراحات وانتقادات إذا اقتضى الأمر ذلك.

وأهيب هنا بالسادة المستشارين أن يواظبوا على الحضور والمشاركة سواء في اجتماعات اللجان أو في الجلسات العامة التي تقرر عقدها في إطار مناقشة المشروع بما هو معهود في مجلسنا من تحمل لمسئوليته والتزام بها.

وفقنا الله جميعا وأعاننا على المضي في خدمة المصالح العليا لبلادنا التي يقودها بعميق الحكمة والثبات وفي اتجاه تكريس عقيدة الديمقراطية والمسيرة التنموية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله . والسلام عليكم ورحمة الله .

وأريد أن أذكر السادة المستشارين بأن لجنة المالية ستعقد مباشرة بعد رفع هذه الجلسة اجتماعها الأول للاستماع إلى عرض السيد وزير المالية وتقديم مشروع القانون المالي.